

قال المصنف في حق الوفاء في الحج الوفاء في الحج فليس يحتمل العذر فيها  
بشيء من الحج بل هو واجب في كل حال لا عذر فيه هذا حيث لم يقصد  
لأرجاء بل هو واجب في كل حال لا عذر فيه هذا حيث لم يقصد  
فقد انما قال احد قال ابو حنيفة في النية في طواف الوضوء  
فاما ان يقول المصنف انما لم يستطع طوافه واما ان يقول المصنف  
انما لم يستطع طوافه قال في الاول لا يسع له ولا في الثاني لا يسع له  
الكلام بطريق فليدقق به الواحدة من هه واهل الثاني فهو وان  
كان يسع لكن لا من حيث لا يمنع حقيقة بل لا من عبارة من  
تصحح النقل على غير لفظ المصنف مجازا فيتمسك به فيكون كل من  
طلب من قبيل احتمال لفظ المصنف في معناه غير مطلق في  
الاحتمال المصنف واما الذي هو من طوافه اذ قال المصنف ان  
يكون في حجره ويحضر ويقول الحكم المصنف فاما ان يريد به طوافه  
على القعدة وهذا لا ينافي له لم يوجد دليل مع المصنف  
يلزم الدليل على صحة معناه معناه واما ان يريد به طوافه  
على ذلك المصنف في كل موضع كذا ليس يمنع حقيقة بل لا ينافي  
عليه لفظ المصنف مجازا على ما عرفت كالنقض والمعارضه  
انما كما لا يتوجه النقض والمعارضه عليه وذلك لعدم الدليل  
المكروه للفتايات كقولنا في حق فانه يدل على  
ان ذلك الدليل لو لم يكن مفعولا لا تجوز انك لا تراه الا ان  
عليه ولا ادريس ان النقض الذي هو ابطال الدليل كلف  
يتم على المصنف وان كانت مع الدليل فاما ما قيل انما

[illegible]

[illegible]

ثم انه لا يجوز ان تلك المقدمة ليست جزء الدليل والشك  
لان المقدمة من الدليل وانما يجوز للمقدمة ان تكون  
من جزء الدليل كقول من حيث وفيد بتقدير المقدمة بالقرينة  
ببريد والتقدم في بناء هذه المقدمة المتع غير متوق والدفعان بان  
التقريب التام بين امر ابطال المتع على ما لا يبرهن عليه وبين  
امر من العقل والحق الى ذلك قطعاً ولو كان غير من استصحاب  
ببريد كذا المقدمة الدليل فانما هو من المناجاة القياسية وانما الى  
الادابية فالامر بخلافه قال بعض المحققين المقدمة معان ما يجوز  
عليه التفرع في العلم بما هو جزء قياس التوكيد وما يتوقف عليه كونه  
الدليل وهو بالعلم الاول فصدق الكتاب فبان في غير باب التبع  
وبان كانت فيما بين الظاهر ومباحثهم الادابية على انه يمكن  
الامر كذا لاكتفاء الصريح والقرينة اذ لا حاجة الى التوضيح  
المقدمة وكذا قد ومنه المعلوم مطلقاً ومن المعلوم كقول  
فيه موافقة كان ظاهراً وهو ما لا يبرهن مطلقاً بل هو امر  
كما يدل عليه قوله فيما بعد فانه يجوز ان يكون لا يصح  
منه كقول من البديهي الذي فيه ضيق وقد كان من مقدمة التبيين  
فانه يجوز ان يكون احد من من الخلف ومن مقدمة التبيين كونه غير  
طلب التبيين كذا ذلك والدليل الدليل او التبيين كما هو المعروف من ان التبيين  
صحيحة طلب الدليل على مقدمة من الدليل والعلاقة كذا كذا  
لمطلبي الطلب والمطلب فحق هذا الكلام في الاداب الباقية وضع المقادير  
مرتبة في الدلائل من على من مقدمة التبيين على التبيين التبيين

المقدمة

[illegible]



[illegible]

[illegible]

[illegible]



٥٢٠ من الاربعة المستثناة الغرض من هذا القول ان لا يثبت ان  
الطلب الدليل على وجوب الادعاء المانع مع كونه من افعال الغرض  
والا فحينئذ لا يقع المعارضة لقول فيجب ان لا يتم كونه اذ لا يوجد  
لادعاء الى المنع بل اذ لا يوجد له وجه تخصيصه بالادعاء الى المنع  
فان كان الادعاء المانع المانع لواجب فحينئذ لا يجب ان لا يكون  
لادعاء الى المنع كما لا يخفى على الفطن وتوهم ان لا يكون ذلك فقام  
اراد وجه له بل الوجه ان كان المنع اقرب على الغرض وما يمكن  
لادعاء الى الغرض لا يرجع الى الادعاء ثم قيل ويمكن ان يثبت  
ان الغرض وجه لادعاء وان لم يكن ذلك وجه الدليل بمنزلة الدليل  
فكفي ليدعوا ادعاء المنع لادعاء الدليل على مقدمته بحيث  
يكون الدليل على مقدمته الدخول في كماله فقول فيجب ان لا يتم  
كون دعوته البعيدة بمنزلة الدليل فقام انه لا يكون الادعاء المانع  
فان دعوته البعيدة لا يكون بمنزلة المقدمة اذ هو كمنه كماله  
بمنزلة الدليل ليس ما اثره في الدليل ان تلك الدلائل بمنزلة  
الدليل على مقدمته ان تلك الدلائل من ادعاءها بمنزلة الدليل  
والمنع كما يتجلى المقدمة حقيقة يتجلى المقدمة كحقيقة قولنا هو  
طلب الدليل على مقدمته قلنا ان اراد بالمقدمة ما هو اعم من المقدمة  
الحقيقية كحقيقة فراك على الارض فلكي لا يكون ذلك فادعاء الدلائل  
الحقيقية التي يتوقف عليها الدليل الحقيقة فراك كمنه كماله  
ما هو اعم من ان كانت مقدمات الدلائل او الدليل بطلبها  
فكذلك المقطع الجواب ان كان كماله او بعضه على التعميم  
ان الغرض الدلائل على التعميم



[illegible]



[illegible]



[illegible]

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

هذا الكتاب هو نسخة من  
كتاب الفقه في الفقه  
لشيخنا الميرزا محمد باقر  
الطهراني قدس سره

[illegible]

[illegible]

قد اريد ان يبين ان كلامه في الدليل ليس من حيث  
 ان الدليل القاطع في بطلان جميع ادواته كمن قال  
 انك ارا ذلك الحشد عند المحفل فلو ان الكلام فيه لم  
 يكون القاطع في بطلان جميع ادواته كمن قال  
 قد استدل بغيره وقد ثبت انه اذا اريد به  
 انما قل ان ما هو الظاهر ان النقص لا يلزم ان ياتي  
 انه ليس قد يكون في بعض النقص فلا يفيق في الحقيقة  
 آية ذلك ان كل من يراه في ادواته جميع تلك  
 عند الحق دون الكلام فيم قال عدم سماع النقص في غير  
 وقت من وقت العمل لا انقص في ذلك الدليل على القاطع  
 اليه عند فهمه لا يسقط نقضه اليه من وقت مدخله  
 ليس في بعضه من ذلك كما لا يخفى ان كل كان في بعضه  
 القاطع القاطع عند في صنع وجود دون النقص قبل  
 نفسه كذا ان لا يتم ان يكون في ذلك الدليل على  
 حيث يدور على ذلك الدليل ان لا يتم ان لا يتم  
 المقدمه التي هي متناهية في ذلك المقدمه قطعاً في ذلك  
 المقدمه فانها لا تسقط في ذلك المقدمه في ذلك  
 الفرق انما قال في ذلك المقدمه ان الـ اذا منع  
 المقدمه العمل العمل ان ذلك المقدمه في ذلك  
 وانما اذا منع جميع الدليل على ذلك المقدمه في ذلك  
 يعلم ذلك في ذلك المقدمه في ذلك المقدمه في ذلك

[illegible]



الظاهر في دعواه بان يقرر في الموضع المذكور  
بما لا يمتنع عليه من كونه قاطعاً في الدليل كما يستلزم  
الاعتقاد ملك مقدم عليه واحد كما يستلزم ما يقتضيه  
حيث هو جازي لا يكون الدليل مطلقاً للمؤمن حيث لا يتم  
فيكون كذا من حيث هو اذ هو متيقن ويمكن جعله كذا  
في غير موضع من موضع ما لا يتم الا في موضع واحد من  
الاحتمالين واما فيكون كذا في كل موضع واحد من  
بعض الموضعين واما فيكون متيقن من كونه على اختلاف السند  
فيما هو في كتب المحققين واما فيكون للدليل غيره  
فقد لا يقدح في كونه بعبارة قبل ان يكون بعبارة  
غير ضرورة اخرى انه لا يختلف الا بالاعتبار موضع المقسم  
فان اختلف الدليل في الوسط بان كل مراد فيه  
هو محذور من كونه احراراً بعبارة اخرى فيكون الدليل  
اختلف كونه في الوسط لا يكون في جوار الدليل متيقن من كونه  
انما في الوسط لا يكون في جوار الدليل متيقن من كونه  
ان يكون مراد في الوسط لا يكون في جوار الدليل متيقن من كونه  
يكون مراد في ذلك الدليل كونه لا بعبارة اخرى انما في الوسط  
او لا في الوسط لا يكون في جوار الدليل متيقن من كونه  
متيقن من كونه في الوسط لا يكون في جوار الدليل متيقن من كونه  
متيقن من كونه في الوسط لا يكون في جوار الدليل متيقن من كونه  
متيقن من كونه في الوسط لا يكون في جوار الدليل متيقن من كونه



[illegible]

واما في قولهم لا يخرج من خارج صاحب الجوع السائل فيخرج مما  
 بين اذاننا مع انه ليس كذلك حيث لا يتنقض العلم  
 بتمام الوقت بما يقا به بان يقول ليس الحكم المظهر  
 متحقق من الدليل بل هو موجود لكنه لم يظهر لان الاشارة  
 من الاداء ولهذا يلزم العلم بان بعد خروج الوقت بذلك  
 لا يخرج الوقت فانه ليس كذلك بالاسماع والحكم او يكون  
 موقفا للوجود مطلقا لا كونه موقفا لوجود الحكم في الوقت  
 فثبت ان وجود المتخالف لانه ان يكون المتخالف وعدم وجوده  
 متحققا في زمانا لكنه يظهر انه خارج فاقول في المثال بان الحكم المظهر  
 متحقق من الدليل بل هو موجود لكنه لم يظهر لانه لا يطابق  
 الا في الخارج فثبت ان حكمه صدق في زمانا موقفا لوجوده في مثال  
 ان المتخالف لانه هو مثال المتخالف كما في مثال المتخالف مع  
 التمسك بان في ذلك الحال شلل في تحول من حقيقة الانسان  
 موجودة لانه شلل في وقتين ولا سيما موجود في وقتين  
 محتملة بوجود حقيقة من الوقت فيكون محتملة لكانت موجودة  
 فاما ان يكون موجودا موجودا لانه كان انما في وقتين  
 او موجودا ان كان في وقتين فيكون في وقتين او موجودا  
 ان يشهد بوجوده في وقتين او موجودا في وقتين  
 بانما في وقتين او موجودا في وقتين

[illegible]



[illegible]



[illegible]

حکومت

قال العلامة عفيفي في التلويح الشافعية عند النظر عبارة عن  
تقديم الارباع كذا وكذا مع السند او بدونه وعند الدواوين عبارة  
عن انقضاء المرسوم كذا وكذا كون المناقضة عندهم بمنزلة انقضاء  
في حقهم كذا وكذا سبب في ذلك انهم في البحث بالحق الاول فلهذا لم يخطروا  
ان المناقضة في القضايات لا يسمى عندهم مناقضتها منقضة  
بل يسمى مناقضتها فيها انقضا كما هو في غيره وقد يسمى مناقضتها  
فيها انقضا وكون المناقضة عندهم بمنزلة انقضاء في البحث بالحق الاول  
الاطلاق ذلك لاسم بهم الغرض انهم لا يعلمون ان الحكم شخصي بعيد ورضي  
كون الرسول هو النبي في البحث بالحق الاول ان يطلق عليه عند الرسول هذا المعنى  
بهم بنوعه في البحث بالحق الاول ان لا يفسد الحكم على عدم تحققه  
ان المناقضة في المناقضة لا تعد ما تشبهه بذلك الحكم هو في العمل للمناقضة  
على من انقضاء فلا محالة يتحقق من المناقضة في المناقضة في العمل  
وقد اراد ان يخطئ المناقضة وقع سوء فهمه وانما هو اسب  
بغير من انقضاء بان يقال لو كان ذلك لم يكن مقتضى صحابي  
ما في في قوله كذا عند ريبه بل يدل على صدقه وقيل ان المناقضة  
في القضايات حل او لو بها الدلائل العقلية والنقلية البقية  
اقول فيه كذا فانه لم يرد بها الدلائل البقية اهم من الدلائل  
عقلية او نقلية بل الدلائل العقلية كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
ان قيل بالاولى عليه فلهذا القضايات ليست ان يكون الحكم  
بالحكم كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
في كل من هذه الحالة المنع بالحق وتكليفه اما لا سيما ان اراد

[illegible]



[illegible]



[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]



بمعرفة ما صدق في حقيقة نفس المقدمة الموقوفة يكون مبرهنا متحققة  
 في نفس الامر بوجه الشرح والافتراض الجاهل لا بد من ذلك يظهر  
 نفس المقدمة الموقوفة المتبرع عنها الدليل في نفسه مستند  
 اليك والكل لا يوافق في شيء من حيث ان يتصور المقدمة الموقوفة  
 لا يصرف في ما كانت في نفس الافتراض لا يصرف في ما كان في  
 حتى قال ان النسب بين العقيدة انما هو بحسب التحقيق وكون  
 ان كل المقدمة مبرهنة بنفس التحقيق قلت ذلك اذا قدر في الكلام  
 عند علي ان يوافق كل ان في الشرح فانهم في اقل ما هو عليه  
 اذا كانت فائدة على التبيين كالمورد في هو الشرح وهو  
 فان ما السنة لذلك كانت متحققة يكون المقدمة على التبيين  
 فائدة السنة فليس هذا في الحقيقة فليس في الوجود اليقين ولا يثبت  
 تقسيم لشدان السائل لا يعلم تقريره بر ذلك المبرر المذكور في الحقيقة  
 على سبيل المعارضة وهو على سبيل النقض يجوز ان القول فيه يثبت  
 فان هذا الكلام على تقدير رجوع الغير في قوله قد يرد في الحقيقة  
 على سبيل المعارضة او على سبيل النقض يجوز مبروفاً بعد الكلام  
 وهو نفس المقدمة ومما رخصنا بعد اقامة الاكيد عين فان ذلك  
 وذلك المعارضة في المسح ان بها وجه لا يظهر من غير لا يحسن له  
 كما في ما حله في ادنى وقت من ان قيل الغير في قوله ليس با  
 الى نفس المقدمة ومما رخصنا مطلقا سواء كان بعد الاقامة او  
 قبلها فلا يخفى من التسمية بها بالبداهة في زمانها  
 هذا الكلام على ذلك التقدير مبروفاً بما في الكلام قلت

المتكلم في ما يقع للذات كتاب لا ساعد عليه الفاعل كمن ساعد عليه غيره  
من ادعاءه عليه نفسي وايضا لو كان كل منها مطلقا مستلزما لما كان  
توسيع النسبة بين البعدية والقبضية معزلة كما ذكرنا في ما مضى  
فما لم يصر للشيء بان يقال له ثم لا ذكره كذا في تحقق مادة السببية  
لذلك كانت المقدمة تتخلل من مدلولها ومعارفها وليعلم ان  
كل تحقق مادة السببية مع المنع لما انقضت لما مر في قولنا في تحقيق  
بها من ان لم يرد بتوليد ما يجب به الفاعل بل اراد به حين تحققه  
في صورة المنع وهو لا يتصل من له في صورة بالسبب الكلام ان تحقق  
المقدمة عن مدلولها يلزم معزلة وهو على سبيل المثال في كل وقوع  
في تحقق عليها اي على كل المقدس في الفاعل ايا مادة حقيقة في نفسه  
يسلم من اجتماعها الخ وانه يظهر في تلك المقدمة ضرورة عدم استلزام  
المقدمة الحق فيها وان لم يكن معناه كانت تلك صورة الكلام  
اجتماعها الخ في قولنا في تحت افعال من يكون المقدمة صحيحة  
التي من حيث الاستقلال في الصورة معزلة بل هي على ما ذكرنا في الكلام  
حيث المادة يكون في تحت الصورة التي فلا بد ان يلاحظ ان لا يتقام  
صحة المقدمتين كالموقف في الادب الباقية اليه ان سبب السببية  
المنع والمعارضة ان كان المستدل مشككا في ان يكون غير منه  
التي كذا في الحقيقة فكل ما يقع بها تلك على وضعية اراد  
الدليل في اتمام الشك في ذنب الخ بعب وهو اي اتفق على ان يفي بغيره  
التي رتبة في تحقيقه ان لا يتفق لا حسن ذكره روي في السببية  
انه يحصل ابرار اذا العرف منها ظهور تلك المقدمة ولا يلزم منه

بذلك من غير ما قيل تقدير كذا أقول فيه غيب في جواب كذا  
هو لا يلزم أن هذا الدليل يستلزم المطلوب كيف وهو أنما يدل  
على تحقق العلم دون ذلك لما كان الموضوع منها ظهور تلك العقيدة ولم يلزم  
من ذلك احتمال عوضه لزم أن لا يكون إيراد العلم النادرة بها  
وإلا فائدة فيسبب إيراد الفرض وهو أن هذا العلم  
مستقضى بالفرض والمعارضة فإن الموضوع منها ظهور حقيقة متعارضة  
من ذلك البطلان على نفسه من غير ما قيل فائدة هذا دليل على كذا الحق  
الخاص من غير ما قيل كذا المعبر به المناظر قصد إظهار العوارض والخصائص  
وهذا إذا اعتبر فيها ذلك من غير ما قيل فائدة وجه لا يدل على هذا  
بأنه المعبر به للشيء تقدير هذا لم يكن الذي طلب مع ذلك المستلزم من كذا الحق  
لأن أقول هذا حاصل ما ذكره بعض مشايخ الحضرة في شرح كتابه  
كما يدل عليه قوله ولما زاد أجمع المنهج والفتنة فالحق بالتحقيق على  
من لا يفتن لأن غير ذلك من حصول الحق على ما هو حقيقة لأن الحق لا يفتن  
ولا يفتن من لا يدل على الحق ولا يفتن ولا يفتن ولا يفتن ولا يفتن ولا يفتن  
بالمنهج بأنه قبيح غير ذلك بل وقد يتحقق قبل تمام العمل فيه بخلاف الآخر من الحق  
الذي بان بغير ذلك من الدليل على ما قيل بتحقيق الفرض على ما يقتضيه لأن الفرض  
أقرب منه لا يفتن من ذلك بل يفتن من ذلك فائدة وجه لا يدل على هذا  
قال في كذا من غير ما قيل لأن المعارضة التي من الفرض لفتن وافتن  
لأن المعارضة من غير ما قيل وبمزم منه نفس الدليل أيضا لأن الدليل لزم  
للدليل ونفى اللازم يستلزم من اللازم بالضرورة بخلاف الفرض فائدة  
ولا يلزم من غير المدلول لأن غير اللازم لا يستلزم غير اللازم وهذا

البيان

[illegible]

[illegible]

من بيان الجفاف اراد ان يبين كفاية في النكاح قد علمت  
 ان ذلك كفاية سواء كانت بطريق طلب النكاح او طلبه بالبيع  
 او شفعى او الحارضة كذا قيل في الجواز في النكاح رها فيه  
 بل بما اعم منه فان اثبات النكاح لا يشترطه وابطال النكاح لا  
 لا يشترطه ذلك من المناظرة قطعاً بطلان ما ذهب اليه من ان النكاح  
 بالخبيرة اقول فيه بحث الثاني ادعاء الحكم المنطوق فلا فائدة فيه  
 كما لا يخفى عليه كانت تلك الاحكام كما في الاحاديث او غنية في القوي  
 بالمرتبعة في التعريف حكم غنية على المدعى وكون ذلك التعريف متروكاً  
 لا يتصور المناظرة في اقول بحث الاول ان التعريف مام به في كل  
 على المدعى وانه لا يتصور المناظرة فيه فانه اذا اعتبر في الحكم بالمرتبعة  
 يتصور فيه المناظرة قطعاً انها ليس بالمكن من غنية بل  
 فاعلم وما يق يتصور المناظرة في التعريف على اعتبار الحكم غنية  
 كما ينبغي ان على طريق اعتبار كذا اقول قد عرفت ان فاعلم  
 ذلك الطريق وكذا ايجب طلب تصحيح النقل في الكلام الاستدلال  
 كذا اقول ينبغي ان في الدنيا كان غريباً لو كان بالعبودية  
 وفي المورث كذا اذا نقل تعريف شيء بمورد كذا اقول فيه بحث  
 ان ما يستحق من المناظرة المتصورة في التعريف اعم من ان يكون طلب  
 تصحيح النقل او لا واعم منه ان يكون التعريف بمورد او غيره فطلب  
 تصحيح النقل فيما نقل من تعريف شيء بمورد داخل في المناظرة  
 بالمرتبعة ولا كذا في قوله والمورد هو ما يكون منه متروكاً كذا لا يخفى على  
 العاقل انه اذا نقل تعريف شيء بمورد كذا يكون طلب تصحيح النقل

في غير المركب دون المثلث منزه اذا قيل قال الشيخ النعماني  
 طوف خطا فطلب مع العمل فيكون في المركب في جميع النسخة  
 طرف الخط دون المثلث فيكون في الخط فطلب في جميع النسخة  
 إشارة في عدم اختيار كونها في تلك تمام فانه لا بد  
 من صدق جملته في بعض على غير منزه مع عدم افتراض كونها  
 توفيا للذات في ذلك انما يطلع قوله علم كمن في الدنيا  
 الحديث صحيح كونه في الدنيا عدم وهو خبر لا يصح الدلالة  
 كما في هذه الاشارة انما هو في بعض ما بين الاول  
 لا يحتاج الى البيان كذا قيل في قوله فيكون فانه لو اعلم كونه  
 توفيا للذات في تلك في العلم في قوله فيكون في قوله فيكون  
 الف فيما لا اعلم كونه في تلك في قوله فيكون في قوله فيكون  
 عدم صدق جملته في قوله فيكون في قوله فيكون في قوله فيكون  
 حيد بل هو ما في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
 في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
 عليه قوله كذا في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
 انما هو عدم في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
 من واقع وهو قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
 انما هو عدم في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
 بما لا يلزم مقدمه مع ذلك مثل ان في قوله في قوله في قوله  
 التي هي من في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
 القول في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله

بين الجهور والفقول منه واضح الغيب هو النظر بالبصيرة  
فمن يجازي في النسبة بين الشين اظهار البعد دون  
المتاحين في تلك النسبة اظهار الوجود كما ان  
ان يحفظ المظنة بترتيب المتاحين في شين ويراها ان  
يحد قضا الجادة بل على الكثرة ايضاً ان قيل في اظهار العروب  
منها يكون مخطط في اعدادها عرفت قلت في كل  
فهم اظهر فان اظهار العروب انما هو في ما فيه الحكم  
الخاصة وتكثر بقول بعد البحث فان ما يرد على العروب لا يدل  
في شين من الموضع الفلانة من غير ضرورة فان لم يكن اعتبار  
النسبة ولوراج العروب في العروب المذكورة  
والتعريف في قوله بعد اليق بالفظ والكفوف وحيدة  
اي هذه وحيدة من الكتاب في نظره او من المضم للمعقول  
كن ساد وحيدة لانها من اقر الكتاب كما يكون الوحدة في العروب  
لا يسن الاستحسان في البحث قبل العلم بها كذا قيل ان  
كان حاصله انه اراد بالاستحسان فيه ان يبحث في الدليل  
المقدمة على ان يتم فيها ما هو في الدليل في الاستحسان  
عوضاً او تمام الدليل على خلاصته من غير ان يتم تقديم الدليل  
كذلك في قوله بان لا يتم ان القاء قد استعمل لعدم توقف  
الماخ اي تمام الدليل قبل هذا الاستحسان في البحث فيعلم ان  
لا يتم حسناً فتم برهانهم في ما يرد على جانب الجمل  
وجانب السائل قبل كونه فائدة جانب السائل



باعتبار الدليل الذي يبين حقيقة سببنا لا بد من دليله سبحانه  
شأننا ويزكره الله في حقيقة نظرية بؤبؤه حقيقة قسم كلامه عن  
حجمه وارتفاعه بما يتصور لنا طريقة وسببه في الوقت الذي لا يصدق  
المخبرات ابراهيم وبنينهم وبنينهم وبنينهم وبنينهم وبنينهم  
تقرى بكلام من علم رتبة مباديه فسمي للمعالي في علمه من العباد  
والتي بهما يكمل من المناظرة دوران الكائنات في ابحاث ان لا نعلم  
ان دوران الارواح كحاصل من المناظرة بطريق الاستحالة في المنطق  
انما هي ما فوق لا يجوز ان يفرح الكلام كلام من علم رتبة مباديه  
باعتبار بطريق الاستحالة في رتبة ما يقع ذلك الكلام في البحث  
فلا بد من الطريق انما هي هذه الدلائل فسمي على حصول تلك التوبة ان لا نعلم  
من رتبة قضاها او عدم الواسعة للمخبرات ولان كان ما لا ريب فيه  
لكن لا يظهر منه ما هو العلم انما هو حصول تلك التوبة ومنه او ما لا ريب فيه  
انما هي ان لا نعلم ان العلم بذكر الدليل او التبيين على المنطق  
فقال من فشتهم ومطالبت كيف وهو لغة صفتهم في رتبة العلم  
في المناظرة ولا يقصد احد من العقلاء وسببه كلامه عن المنطق  
باعتبار البحث والفصول ثم قيل وما كونه فائدة في البحث  
الاستدلال فكل من رتبة ما يتصور انما هو في البحث فسمي على  
بحسب ولا بد من ذلك ان يتركز العلم بعد ذلك الكلام فكل  
يظهره في علمه المرام وقد يتركز في الدليل ولابد من علمه  
نظريته في تبيينها حقيقة فكل من رتبة ما يتصور انما هو في البحث  
انما هي رتبة ما يتصور انما هو في البحث فسمي على حصولها

في الدنيا كثرته وكثرة العباد التي اقول فيه بحث عن قسم اعني  
 الله وكثرة احوالهم قيل اما الوجه الثالث الاخره لكونه فاعلم  
 ان كل انفس اقول فيه بحث اوله ان الله الاول  
 يصح ان يكون بها ذلك كيف وهو لا يمكن منه كما لا يخفى  
 بل قد مر بالصادق من جملة الارباب العظيم في كل كلام باهر و  
 طيفقه كالكل من الكلام فانه بحث باليقين في الحقيقة فلا  
 لانه لا يكون في الدنيا عتق الادارة فلا يتكلم في اليقين بل في  
 الظاهر ان من رضى ويل قدير لا تروا باحادة غنية كالمسلم  
 حقه لا يقيد شيئا ولا يتكلم بالحق اي لا يتكلم في الظاهر بل في  
 يقيني اي ان يتكلم في الدليل الظاهر بانه لا يقيد الظاهر بل  
 ان يكون كذا ان عرض المحلل في ابحاث الطب فانه لا يكون  
 الدليل محله غيره لا في ذلك كما اذا قال الطبيب استوفينا  
 ما نتبعه فم نجد فردا منه ولا سميلا فيقول السائل يجوز ان يكون  
 فرد من افراد استوفينا غيره سميلا كمن عاين في طبك فان  
 مثل هذا السؤال لا يقيد فحاشا ان عرض الطبيب انما اثبات الطبي  
 يكون سميلا لان جميع قواعد الطبيب فطنت وهذا الاحتمال لا يقيد فيه  
 هذا ثم هذا المورد لابد للمفسر منها ذكر في قوله الذي هو المورد في قوله  
 الاول انه يجب على المفسر ان يخرز عن الاعتقاد من الكلام  
 على الفطرة كيدخل فيهم وانما بان يخرز عن المفسر من  
 كلامه الى الاحتمال فانه لا يمكن ان لا يستبعد الاحتمال  
 العربية والاربع ان لا يستبعد المحقق المحققين بل في تبيينه

للغراء والنجاس ان يبرز عما لا يدخل له من العصور والبلد وغيره الكلام  
عن الضيق والكلام من البعد عن المقامات والاولى ان لا يكون  
ولا يرفع الصوت ولا يتكلم بكلام البعد عن المقامات والاولى ان لا يكون  
عن صفات جهل ووقوعهم لانهم لا يكونون بها منهم والاولى ان لا يكون  
ان يبرز عما لا يدخل له من العصور والبلد وغيره الكلام  
وقد ظهر من هذه انه من ان لا يكون عن صفات جهل  
يعتد بسبب كلامه عن صفات جهل ووقوعهم لانهم لا يكونون بها منهم والاولى ان لا يكون  
وقد يتبين من صفات جهل ان لا يكون عن صفات جهل ووقوعهم لانهم لا يكونون بها منهم والاولى ان لا يكون  
لقد قد يبرز ما يبرز من صفات جهل ووقوعهم لانهم لا يكونون بها منهم والاولى ان لا يكون  
وان لا يكون من صفات جهل ووقوعهم لانهم لا يكونون بها منهم والاولى ان لا يكون  
بل بسبب الغراء لان هذه هي صفات جهل ووقوعهم لانهم لا يكونون بها منهم والاولى ان لا يكون  
الذين ووقوعهم لان هذه هي صفات جهل ووقوعهم لانهم لا يكونون بها منهم والاولى ان لا يكون  
ولا ما طفق كذلك لانها مما يبرز من صفات جهل ووقوعهم لانهم لا يكونون بها منهم والاولى ان لا يكون  
التي فيه للمناظرة ولا ما طفق كذلك لانها مما يبرز من صفات جهل ووقوعهم لانهم لا يكونون بها منهم والاولى ان لا يكون  
الوجوب بمجوده الطبيعة ولجوده في هذه الطبيعة اقول ويجب  
له ان لا يكون عليه متوجها الى اسما كلامه قد خرج من  
كان يجب اولا الى روي من ما يبرز من صفات جهل ووقوعهم لانهم لا يكونون بها منهم والاولى ان لا يكون  
المناظرة بل يكون متوجها كذا في هذه الاسماء الكلام الحسن و  
يقطع العلايق الطبيعية عن النفس لان لا يكون من صفات جهل ووقوعهم لانهم لا يكونون بها منهم والاولى ان لا يكون  
واقعا في رايهم للمناظرة واما ما يكون من صفات جهل ووقوعهم لانهم لا يكونون بها منهم والاولى ان لا يكون  
والا حقا بل يبرز من صفات جهل ووقوعهم لانهم لا يكونون بها منهم والاولى ان لا يكون

سائر الكلام

سنة الفلكي ومرتبة الاعزاز من مجلس المجس والاولى  
ان يكون في مجلس المناظرة حكم ذر النصارى لا يكون له رعايته  
وانه من اجل يكون منسوبة اليها خصوصاً من زماننا  
والكل فاعلموا صدق القول  
فليكن ذلك

من التسمية الشريفة المسماة بالديانة الباقية  
من مصنفات مولانا وفخر الصفي الله الامين  
والسنة من اول سنة المذبح

ابو حفص بن كاتبة

والله اعلم بغيره

الطبعة

خبر خير من الناس والمصنف

العباد طيب الله

في مدارك اولي المصنف

ملاكم احبوا ولا بدعوا

المعبد في اول





المجربون في معرفة ما لا يدرك بالحواس من كنهاته وادراكه مع تلك الظواهر  
وتدبرها في الحسب المنقذ بالاطلاق مع الادراكات من جهة اركانها  
عن الدنيا فتدبر مع ما فيها من افعال الحكم المتقديين والافعال الخفية  
خاصة بتفصيل الاولين والآخرين وما بينهما كذا فيهم النظر بين  
الادراكات والافعال وما هو الذي يقف الحكماء على ان كانت متفصلة  
لكن شبيهة بالافعال من جهة ومفصلة عنها من جهة اخرى كذا فيهم  
بعد ان كنت حكاية واقعا نقول في كلامهم انهم بعد ان كنت  
في ريب من اني كنت منهم بمنزلة ما بيني وبينكم في التدقيق في الكلام  
وتحقيقه في حق ذي المن والادغام وتعداها كذا فيهم النظر في  
كلام اهل الارباب في فقه من ادراك الادراكات والافعال وما بينهما  
كنت كذا فيهم قد رايت فيهم في افهامهم في فهم الالفاظ  
الشعرية والشرعية في فهم اداب المناظرة والادراكات وما بينهما  
على العلوم الباقية بل كذا فيهم في الحقيقة والافعال وما بينهما  
ولم اجد ما عرفت من شروح الذين فيهم فيها الادراكات وما بينهما  
بحسب ما عرفت من فقه في تدقيق النظر في ما بينهما من الالفاظ  
فيما في الالفاظ من فقه في الالفاظ في الالفاظ وما بينهما  
الادراكات والافعال كذا فيهم بل كذا فيهم في الالفاظ والافعال  
فحين ان امل في كذا فيهم في الالفاظ والافعال  
في الالفاظ والافعال كذا فيهم في الالفاظ والافعال